



الشرطة البيئية
الشرطة البيئية
الشرطة البيئية
الشرطة البيئية

الشرطة
البيئية
الواقع والتحديات
والآفاق

الشرطة البيئية الواقع والتحديات والآفاق

إعداد:
عفاف الهمامي المراكشي
عصام بنحسن

ISBN: 978-9938-27-011-2

ينشر مكتب مؤسسة هاينريش بول بتونس الشرطة البيئية الواقع
و التحديات والآفاق

إعداد الأساتذة: عفاف الهمامي المراكشي - عصام بنحسن

مراجعة: مكتب Heinrich Böll Stiftung Tunis

قسم: التنمية المستدامة والسياسات البيئية

التصميم الجرافيكي: Le Monde de Kadar

تم ترخيص هذا العمل بموجب ترخيص
Creative Commons Attribution-ShareAlike (CC-BY-SA 4.0).

نص الترخيص متاح هنا:
<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode.fr>

الموجز (وليس بديلًا) متاح هنا:
<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.fr>

يمكن تنزيل الكتاب مجاناً على الصفحة التالية:
<https://tn.boell.org/ar>

الفهرس

تقديم	07
الجزء الأول : الاطار العام للشرطة البيئية	12
تعريف الشرطة البيئية	13
الشرطة البيئية و المكونات المختلفة للنظام العام	15
الشرطة البيئية في بعض القوانين المقارنة	17
الإطار القانوني للشرطة البيئية	18
أ. مهام الشرطة البيئية	21
ب. الأدوار المختلفة للشرطة البيئية	22
ت. وسائل عمل أعوان الشرطة البيئية	23
الجزء الثاني : تحديات الشرطة البيئية	24
الصعوبات ذات الصيغة العامة	26
الصعوبات الخاصة بالتداخل بين الشرطة البيئية و بقية الهياكل المتدخلة في المجال البيئي	30
الجزء الثالث : المقترحات و التوصيات	38



تمثل الشرطة البيئية تجديدا في القانون التونسي للامركزية باعتبار غياب مثل هذا الهيكل في القانون الأساسي للبلديات لسنة 1975 وربما نفسر ذلك بغياب البعد البيئي وأهميته في هذا القانون حيث اكتفى المشرع آنذاك بتكليف البلدية بمشمولات بيئية محدودة تعكس محدودية وعيه آنذاك إزاء المسألة البيئية.

وتعرض قانون البلديات لسنة 1975 في الفصل 100 منه إلى أعوان البلديات المكلفين بمعاينة المخالفات للتراتب البلدية وتحرير المحاضر فيها. و وفق أحكام الفصل 85 من هذا القانون ، فإن ردع المخالفات في مجال التراب البيئية تعود لصنفين من الأعوان: الأعوان المكلفين بتنفيذ التراب البلدية من جهة وأعوان البلدية المحلفين من جهة أخرى. وقد تمّ إصدار عديد النصوص المتعلقة بضبط القانون الأساسي الخاص بسلك مراقبي التراب البلدية آخرها الأمر عدد 1121 المؤرخ في 22 ماي¹ 2000.

أما من حيث المشمولات، فقد تعرضت لها جملة من النصوص، من ذلك خاصة القانون عدد 59 المؤرخ في 14 أوت 2006 الذي يتعلق بمخالفة تراتب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية وكذلك الأمر عدد 1866 المؤرخ في 23 جويلية 2007 المتعلق بضبط قائمة المخالفات لتراتب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية والخطايا المستوجبة².

تقديم

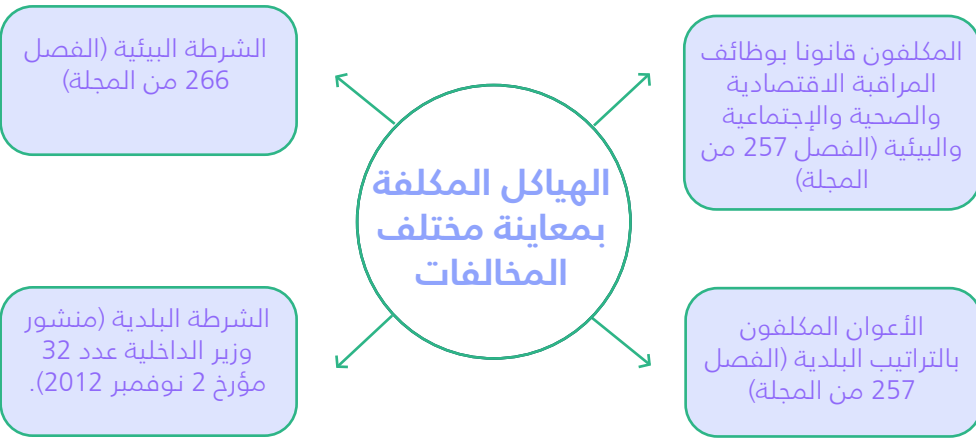
1. و طبق الفصل الأول من هذا الأمر يخضع أعوان سلك مراقبي التراب البلدية للنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية.

2. تجدر الإشارة أنّ دور الشرطة البلدية في المجال الصحي يعود إلى أمر 11 فيفري 1930 حول خطايا مخالفات تراتب الصحة والذي تمّ إلغاؤه بقانون 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية و ترتبط جل هذه المخالفات بالمحافظة على البيئة إذ يرتب هذا الأمر مجموعة من العقوبات على إلقاء ووضع فضلات في أوعية غير مخصصة لذلك وتلويث المحيط وعدم الإعتناء بالواجهات والإضرار بالمنزهات العمومية وإحداث الضجيج . أمر 23 جويلية 2007

وفي المقابل فإن المجلة منحت أيضا لرئيس البلدية صلاحيات هامة في المادة البيئية من خلال الفصل 266 الذي يكلفه بالتراتب البلدية وبتسيير الشرطة البيئية وبتنفيذ قرارات المجلس البلدي.

يستخلص من النصوص المذكورة أن هذه الإختصاصات تدخل صلب العمل البلدي لما لها من تأثير على صحة المواطن و سلامته من الكوارث الطبيعية كانت أو الصناعية ومن تأثير على حياته اليومية و على إطار عيشه.

و لمراقبة إحترام التراتيب البلدية باختلافها (البيئية و الصحية و العمرانية ...) تعرضت مجلة الجماعات المحلية للأعوان المكلفين بالتراتب⁵ من جهة وإلى أعوان الشرطة البيئية من جهة أخرى... هذا إلى جانب بقية الهياكل المكلفة بمعاينة مختلف المخالفات حسب النصوص القانونية الأخرى و هم:



و يبدو أن مجلة الجماعات المحلية قد قامت بإحياء أعوان التراتيب البلدية إذ جاء بالفصل 257 أنه يتولى رئيس البلدية تحت رقابة المجلس البلدي وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتب الجاري بها العمل القيام بالمهام وتطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي : ... الإذن للأعوان المكلفين بالتراتب البلدية بمعاينة المخالفات وتحرير المحاضر وإدراجها بسجل مرقم وإحالتها على المصالح ذات النظر لاتخاذ ما يستوجبه القانون.

وإضافة إلى الأعوان المكلفين بالتراتب، فإن مجلة الجماعات المحلية تعرضت في جملة من أحكامها لجهاز الشرطة البيئية، وهو جهاز مستحدث للبلدية تماشيا مع التكريس الدستوري للحقوق البيئية عهد إليه بجملة من الصلاحيات في المادة البيئية بمختلف أبعادها.

و بالرغم من أن المحافظة على البيئة هي من الواجبات المحمولة على رئيس البلدية بعنوان سلطة الضبط الإداري الراجعة له، فإن السلط البلدية لم تتوفر لديها حسب القانون الأساسي للبلديات لسنة 1975 الآليات الناجعة والفعالة لضمان إطار عيش سليم للمساكن البلدي. إذ كانت تسند إلى أعوان التراتيب مهاما من بينها الإختصاصات البيئية، وهو ما قلص من فاعلية تدخلهم، مما كان له انعكاسا مباشرا على الحقوق والحريات المتصلة بالبيئة.

وفي 2012 تمّ حذف سلك أعوان التراتيب البلدية بمقتضى الأمر عدد 518 المؤرخ في 2 جوان 2012 وإدماج أعوانه بسلك الأمن الوطني والشرطة الوطنية ليخرجوا عن السلطة الرئاسية لرئيس البلدية مما جعل البلدية تفقد بذلك جناحا تنفيذيا هاما.

ولئن لم يصدر أمر ترتيب يضب بالتفصيل مشمولات الشرطة البلدية، فقد اتخذ وزير الداخلية المنشور عدد 32 مؤرخ 2 نوفمبر 2012 يخضع أعوان الشرطة البلدية للواجبات المحمولة على أعوان قوات الأمن الداخلي بما في ذلك الاستعداد الدائم للعمل بكامل تراب الجمهورية وامكانية التداول على مختلف الإختصاصات الامنية الأخرى والوضع على ذمة وزير الداخلية كقوة احتياطية يمكن دعوتها عند اللزوم. وعليه، فإن الشرطة البلدية أصبحت تابعة لوزارة الداخلية³.

ولم يستعد المعطى البيئي المكان التي يستحق إلا بصدر دستور 27 جانفي 2014 ثم صلب مجلة الجماعات المحلية الصادرة بالقانون عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 . و كانت لهذه الدسترة إنعكاسات مباشرة على اختصاص السلط العمومية في المجال البيئي و على دورها. إذ يندرج تدخل أعوان الشرطة البيئية ضمن مهمة الدولة في مجال حماية البيئة الذي هو حق يضمنه الدستور التونسي.

مكانة البيئة صلب مجلة الجماعات المحلية

يؤكد شرح أسباب مجلة الجماعات المحلية على أهمية إقحام الوظيفة البيئية و العمرانية للبلدية ضمن وظيفتها التنموية « تحقيقا للتضامن بين الأجيال و الفئات»، و يمثل هذا الجمع إدماجا للشأن البيئي في الشأن المحلي. و تماشيا مع هذا الخيار، اتجه المشرع نحو توسيع الإختصاصات البيئية للجماعات المحلية⁴.

كما تبرز مكانة البيئة صلب المجلة من خلال الصلاحيات البيئية للمجلس البلدي عبر إحداث المرافق العامة البلدية والتصرف فيها وخاصة تلك المتعلقة بإزالة مظاهر ومصادر التلوث عن الطريق العام. كما نص نفس الفصل على أن المجلس يتولى ضمان الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة واتخاذ التراتيب العامة في شأنها.

5. مع الملاحظ أنه تم حذف سلك مراقبي التراتيب البلدية وإدماج أعوانه بسلك الأمن الوطني والشرطة الوطنية.

3. أفرد هذا المنشور للشرطة البلدية بجملة من الإختصاصات في علاقة بالشأن البيئي المحلي من ذلك: معاينة المخالفات التراتيب البلدية وتحرير محاضر في ذلك تنفيذ القرارات البلدية لتدخل في المجالات التي عددها الفصل 81 من قانون البلديات لسنة 1975.

4. و ذلك من خلال تخصيص باب « للتهيئة و التعمير و التنمية المستدامة. ضمن باب الأحكام المشتركة.

تطور هيكل الشرطة البيئية

إحداث هيكل الشرطة البيئية

أحدث هيكل الشرطة البيئية قبل صدور مجلة الجماعات بقرار من وزير الشؤون المحلية و ذلك تطبيقا للقانون عدد30 لسنة 2016 مؤرخ في 5 أفريل 2016⁶.

إنطلاق العمل بالشرطة البيئية

أعلن وزير البيئة والشؤون المحلية عن إنطلاق العمل بالشرطة البيئية و عليه صدر منشور وزير الشؤون المحلية و البيئة بتاريخ 9 أكتوبر 2017 حول تأطير نشاط الشرطة البيئية ميدانيا⁷.

التكريس التشريعي للشرطة البيئية

في 2018كلف المشرع صلب مجلة الجماعات المحلية هيكل الشرطة البيئية تحت إشراف رئيس البلدية بمعاينة الإخلالات للتراتب الصحية من ناحية والبيئية من ناحية اخرى.

الفصل بين وزارة الشؤون المحلية و البيئة

تمّ الفصل في 2020 عند حكومة السيد إلياس الفخفاخ بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة⁸ لتسترجع كل من الوزارتين إستقلاليتها الهيكلية. وفي هذا الإطار صدر الأمر الحكومي عدد 313 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المنقح والمتمم للأمر عدد 898 بتاريخ 23 مارس 2006 المتعلق بتنظيم وزارة البيئة والتنمية المستدامة و الذي ينص عن تسمية الوزارة بوزارة البيئة. وتجدر الملاحظة أن هذا الفصل بين الوزارتين لم يؤثر على الربط بين الشرطة البيئية و وزارة الشؤون المحلية باعتبار أن تجهيز وتكوين وتأهيل أعوان الشرطة البيئية بقي من مشمولات وزارة الشؤون المحلية طبقا لأحكام الفصل 267 من مجلة الجماعات المحلية.

و كثر النقاش منذ بداية عمل هذا الهيكل بخصوص جدواه و عدم وضوح الإطار القانوني المنظم له وعدم تعميمه على كامل البلديات، بحيث اقتضت المرحلة الأولى على 74 بلدية تقريبا. وفضلا عن ذلك، فإن تداخل اختصاصاتها مع بقية المتدخلين في الشأن البيئي يحتاج إلى وضع معايير دقيقة لتوزيع الإختصاصات. إلا أنه و إثر ظهور فيروس كورونا المستجد و الذي أدى إلى أزمة صحية تهدد الأمن و الصحة العامين على المستوى

6. بالرغم من عدم التنصيص الصريح على الشرطة البيئية إلا أن هذا القانون فرق بوضوح بين أعوان الجماعات المحلية المحليين والمؤهلين للغرض وأعوان الشرطة و الحرس البلديين.

7. و قد أدى ذلك إلى عدة إنتقادات خاصة أن القانون المذكور لم يتعرض صراحة إلى هيكل الشرطة البيئية وسيكون لهذه البداية المتعثره تأثيرا واضحا على بقية مسار هذا الجهاز بالرغم من تكريسه الصريح صلب مجلة الجماعات المحلية في 2018 .

8. أمر رئاسي عدد 19 لسنة 2020 مؤرخ في 27 فيفري 2020 يتعلق بتسمية رئيس الحكومة و أعضائها ، الرائد الرسمي عدد 17 بتاريخ 28 فيفري 2020 .

الوطني و المحلي تأكدت لمختلف الملاحظين أهمية هذا الهيكل الذي لعب دورا محوريا صلب البلدية لمقاومة مظاهر تفشي الوباء.

و على هذا الأساس تكمن أهمية دراسة الإطار العام المنظم لهيكل الشرطة البيئية (الجزء الاول) والوقوف عند النقائص التي تحول دون تحقيقه للنجاعة الكافية (الجزء الثاني) و إقتراح توصيات من أجل تطويره(الجزء الثالث).

تعريف الشرطة البيئية

- هو هيكل لدى بعض البلديات لتنفيذ القرارات وتطبيق القانون المنظم لمجال المحافظة على البيئة والصحة والنظافة العامة.
- هم أعوان الجماعات المحليّة المحلفين و المؤهلين للغرض.
- منح لهم القانون صفة مأمور الضابطة العدلية لزجر مخالفة تراتيب حفظ الصحّة والنظافة العامّة⁹.

9. الفصل 3 (جديد) من القانون عدد 30 لسنة 2016 مؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية.

الجزء الأول

الإطار العام للشرطة البيئية



- تقتصر فقط على الجرائم المتعلقة بترتيب حفظ الصحة والنظافة العامّة والمجال البيئي بأنواعه دون سواها.

ضابطة عدلية خاصة

الشرطة البيئية و المكونات المختلفة للنظام العام

تعتبر حماية البيئة من المكونات الثلاثية التقليدية للنظام العام: الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامّة. ويتداخل البعد البيئي بمختلف مكوناته في المفهوم التقليدي للنظام العام، من أمن وصحة وسكينة. إذ إلى جانب الحديث عن المفهوم التقليدي للأمن العام، أصبحنا نتحدّث عن الأمن البيئي من خلال تدخل سلط الضبط الإداري لتفادي حلول الكوارث، طبيعية كانت أو صناعية. وقد تأكّدت هذه العلاقة بتطور حياة المواطن إلى درجة الحديث اليوم عن « الصحة البيئية » و « السلامة البيئية » وهي مصطلحات جديدة كرّسها القانون الدولي و بعض القوانين المقارنة¹³.



و يمكن القانون **أعوان الجماعات المحلية المحلفين والمؤهلين للغرض** من حمل " زي رسمي وبطاقة مهنية مرقمة بها صورهم الشخصية بدلتهم الرسمية، ومبين بها هويتهم الكاملة وصفتهم كأعوان من أعوان الضابطة العدلية ويمكنهم الاستعانة بالقوة العامة للقيام بمهامهم. كما يمكن معاينة هذه المخالفات والجنح بأجهزة ووسائل يتم تحديدها وضبط طريقة استعمالها بأمر حكومي¹⁰."

و هنا لابد من التذكير أن **الضابطة العدلية** عرّفها المشرّع ضمن مجلة الإجراءات الجزائية الصادرة بمقتضى القانون عدد 23 لسنة 1968 مؤرخ في 24 جويلية 1968 حيث ورد بالفصل 9 من هذه المجلة أن "الضابطة العدلية مكلفة بمعاينة الجرائم وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم ما لم يصدر قرار في افتتاح بحث. " وتمارس هذه الصلاحيات تحت سلطة القضاء (السيد وكيل الجمهورية)¹¹.

و يطبق على عون الشرطة البيئية باعتباره عوناً عمومياً القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية¹².

و نذكر أنه تتميز الضابطة العدلية المسندة لأعوان الشرطة البيئية بالخصائص التالية:

- تمارس في حدود المنطقة الترابية البلدية
- أثناء ممارسة الوظيفة

ضابطة عدلية محدودة

- في معاينة الجنح المنصوص عليها بالقانون عدد 30 لسنة 2016
- في معاينة المخالفات المضبوطة بالأمر الحكومي عدد 433 لسنة 2017.

ضابطة عدلية مقيدة

- في معاينة لمخالفة كل القوانين والأوامر التي تهم ترتيب حفظ الصحة والنظافة العامة وحماية البيئة.

10 . الفصل 3 (جديد) من القانون عدد 30 لسنة 2016.
11 . بنص الفصل 3 (جديد) من القانون عدد 30 لسنة 2016 تقع معاينة المخالفات والجنح لترتيب حفظ الصحة والنظافة العامة من قبل (1) مأموري الضابطة العدلية المشار إليهم بالعدد 3 و 4 من الفصل 10 من مجلة الإجراءات الجزائية.
(2) أعوان الشرطة والحرس البلديين من الصنفين «أ» و«ب»
(3) **أعوان الجماعات المحلية المحلفين والمؤهلين للغرض**
(4) الأعوان المحلفين والمؤهلين للغرض الراجعين بالنظر للوزارة المكلفة بالبيئة والمؤسسات الخاضعة لإشرافها
(5) الأطباء والبيطرة والمهندسين ذوي الاختصاص والفنيين السامين للصحة المحلفين والمؤهلين للغرض.
12 . وعليه، فإن أعوان الشرطة البيئية مطالبون باحترام الواجبات المهنية التي يفرضها قانون الوظيفة العمومية. وفي المقابل يتمتعون بمختلف الضمانات المتعلقة بمسارهم المهني.

13 . Voir, agenda 21 de Rio (1992), Organisation mondiale de la Santé (1997), la Banque mondiale (1993), le Plan vert Canadien (1990). و تم تكريس هذين المصطلحين في القانون التونسي من خلال أمر 15 أبريل 1998 المحدث للوكالة الوطنية لمراقبة السلامة الصحية و البيئية للمنتجات.

و أدى هذا التوسع في مفهوم النظام العام البيئي و إرتباطه في المستوى البلدي بالنظام العام الصحي إلى نوع من التداخل بين دور الشرطة البيئية في معاينة المخالفات لترتيب الصحة و البيئة و متابعة المخالفين و دور الهياكل الأخرى المتدخلة في نفس المجال وهو ما سيطرح بعض الإشكاليات التي سنتطرق إليها في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

الشرطة البيئية في بعض القوانين المقارنة

- لم يكرس القانون الفرنسي مصطلح موحد للشرطة البيئية بل يتميز بتعدد أنواع الشرطة المكلفة بمعاينة مخالفة قوانين و تراتيب تهم مكون معين من مكونات البيئة.

- يكرس القانون الفرنسي مصطلح شرطة المياه و شرطة المؤسسات المصنفة و شرطة الغابات...

- تعدد هذه الهياكل ذات الإختصاص الوطني و تدخلها في التراب المركزي و الإقليمي و البلدي أدى إلى عديد الإشكاليات ذات علاقة بالتنسيق و التداخل و النجاعة.

- و بالرغم من هذا التشتت لعبت هذه الهياكل دورا هاما في مجال الحفاظ على النظام العام البيئي لاسيما على المستوى المحلي.

في القانون الفرنسي

هذا بالإضافة إلى ارتباط البيئة بظروف عيش المواطنين وصحتهم، ممّا يستوجب تدخّل السلط الإدارية بهيكلها المختلفة لمقاومة الأمراض والحشرات وغيرها مما يهدّد صحة الإنسان.

كما يتداخل مفهوم البيئة مع مصطلح السكنية العامة من خلال إقرار القضاء الإداري لواجب السلطة البلدية التدخّل لمقاومة الضوضاء والضجيج ضمانا لسكنية المواطن وهدوئه.

البيئة و مكونات النظام العام

البيئة والسكنية العامة

يبدو دور الشرطة البيئية بديهياً من خلال مقاومتها للضجيج لئلا يهدّد صحة المواطن ونوعية حياته و "مساس بصفو الراحة العامة".

البيئة و الأمن العام

تبرز العلاقة من خلال ارتباط مقاومة الكوارث والآفات والحوادث. أصبح الحديث اليوم عن الأمن البيئي كمكون من مكونات النظام العام.

البيئة والصحة العامة

ارتباط البيئة بظروف عيش المواطنين وصحتهم. يكمن دور البلدية في تأمين النظافة ومقاومة التلوّث بأنواعه.

إلا أنّ تطوّر دور البلدية في هذا المجال أدى إلى توسيع مفهوم النظام العام مما أدى بالقاضي الإداري إلى تجاوز التقاطع بين مصطلح البيئة والمكونات التقليدية للنظام العام، ليؤسس لاستقلالية مفهوم النظام العام البيئي.

إذ اعتبر القاضي أنّ القرار البلدي الضبطي يهدف إلى الحفاظ على راحة المتساكنين والحيلولة دون الإضرار بالبيئة¹⁴. كما أسس القاضي الإداري إلى مفهوم النظام العام الجمالي و الذي أدى إلى توسيع صلاحيات البلدية بمختلف هياكلها (رئيس و مجلس و أعوان مراقبة) إلى المجالات التي تهم جمالية المدينة بما تشمله من منع الإنتصاب الفوضوي و الأعمال المخلة بالبعد الجمالي.

14. لقد اعتبر المحكمة الإدارية في قضية شهيرة أنّ «مظهر المدينة وجمالها يمكن أن يبرّر قرار عدم الترخيص في انتصاب لافتات إشهار». محكمة إدارية قضية عدد 451 الغرفة النقابية لشركات الإشهار ضد رئيس بلدية تونس بتاريخ 15 فيفري 1982 محكمة إدارية قضية عدد 120660 بتاريخ 19 جوان 2015 غير منشور

في القانون المغربي

- إحداه هيكمل يحمل إسم «الشرطة البيئية» بالقانون الإطاري عدد 12-99¹⁵ المحدث للميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.

- يكلف هذا القانون الشرطة البيئية بالتصدي للمخالفات البيئية من خلال مهام مختلفة كالتفقد و معاينة المخالفات و المراقبة و التحري و تحرير المحاضر .

- تم إحداه هذا الهيكل على المستوى المركزي داخل الإدارة العامة للأمن الوطني ليكون بذلك شرطة بالمعنى الهيكلي مما إستوجب تكوين أعوان هذا الهيكل تكوينا أمنيا.

- و تميز إحداه هذا الهيكل بالتدرج¹⁶.

- عرف هذا الجهاز إنتقادات عديدة تفسر بعدم عدم وضوح التأطير القانوني و ضعف الإمكانيات و محدودية التكوين و غياب تقييم تجربته.

الإطار القانوني للشرطة البيئية

استندت وزارة الشؤون المحلية و البيئة على النقطة الثالثة للفصل 3) جديد(من القانون عدد - 30 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أفريل 2016 لإحداه جهاز خاص بالشرطة البيئية.

منشور وزير الشؤون المحلية و البيئة بتاريخ 9 أكتوبر 2017 حول تأطير نشاط الشرطة البيئية ميدانيا¹⁷.

صدرت هذه النصوص ذات علاقة بالشرطة البيئية قبل صدور مجلة الجماعات المحلية في 2018 و التي تبقى الأساس القانوني الذي يجب الرجوع له عند محاولة فهم تموقع الشرطة البيئية في القانون التونسي.

إن التكريس التشريعي الصريح للشرطة البيئية إذا كان بواسطة مجلة الجماعات المحلية و بالتحديد في الفصول:

الفصل 257

- يتولى رئيس البلدية تحت رقابة المجلس البلدي وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل...

- الإذن للأعوان المكلفين بالتراتيب البلدية بمعاينة المخالفات وتحرير المحاضر وإدراجها بسجل مرقم وإحالتها على المصالح ذات النظر لاتخاذ ما يستوجبه القانون،

- الإذن عند الاقتضاء للمكلفين قانونا بوظائف المراقبة الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية القيام بمعاينة مخالفات التراتيب البلدية.

17. أعلن وزير البيئة و الشؤون المحلية في أكتوبر 2014 عن إنطلاق العمل بالشرطة البيئية في جانفي 2017 و ستعمل هذه الشرطة على مستوى 74 بلدية في مرحلة أولى.

15. الرائد الرسمي بتاريخ 20 مارس 2014.
16. إقتصرت الشرطة البيئية على مدن الدار البيضاء و المحمدية و الرباط على أن يتم تعميمها على بقية تراب المملكة.

الفصل 266

- رئيس البلدية مكلف بالتراتب البلدية وبتسيير الشرطة البيئية وبتنفيذ قرارات المجلس البلدي.

- يتولّى رئيس البلدية اتخاذ الترتيب الخاصة بالجولان وحفظ الصحة والسلامة والراحة وجمالية المدينة والمحافظة على البيئة داخل كامل المنطقة البلدية بما تشمله من ملك عمومي للدولة.

- يلتزم الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات بإعلام رئيس البلدية بذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ المعاينة. ويسهر أعوان البلديات المكلفون بالشرطة البيئية تحت مسؤولية رئيس البلدية بالمهام الموكولة إليهم بمقتضى القانون.

الفصل 267

- ترمي الترتيب الضبطية إلى تحقيق الراحة والصحة العامة والمحافظة على إطار عيش سليم. وتشمل الإجراءات الضبطية بالخصوص...

- تعمل الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية على تجهيز وتكوين وتأهيل أعوان البلديات المكلفين بمهام الشرطة البيئية.

أ. مهام الشرطة البيئية

بالرجوع إلى مختلف النصوص ذات العلاقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالشرطة البيئية يضطلع أعوان الشرطة البيئية بالمهام التالية:

النصوص ذات العلاقة بصفة مباشرة بالشرطة البيئية

القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية

- الدخول خلال الساعات الاعتيادية للفتح أو للعمل إلى المحلات المهنية، كما يمكنهم القيام بمهامهم أثناء نقل البضائع ومختلف المواد من وإلى هذه المحلات (الفصل 4 من القانون 2006).

القانون عدد 30 لسنة 2016 مؤرخ في 5 أفريل 2016 يتعلق بتنفيذ وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية

- معاينة مخالفة الترتيب الخصوصية
- تحرير محاضر المعاينة للمخالفات والجنح ومخالفة الترتيب الخصوصية التي تهم تراتب حفظ الصحة و النظام العامة.
- تنفيذ القانون وتطبيق القرارات الصادرة في مجال الصحة والراحة العامة.
- إعداد تقارير معاينة لاقتراح قرارات غلق وقتية وإحالتها إلى رئيس البلدية.

الفصول: 257 - 266-267 من مجلة الجماعات المحلية

معاينة المخالفات: الواردة بالأمر الحكومي عدد 433 لسنة 2017

- القيام بحجز واتلاف السلع المنتهية الصلوحية.
- تطبيق مقتضيات كراسات شروط المحلات المفتوحة للعموم فيما يتعلق بالفصول التي تهم تراتب حفظ الصحة.

النصوص ذات العلاقة بصفة غير مباشرة بالشرطة البيئية

قانون حماية المستهلك عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر. 1992
الفصول 24 و 25 التي تهم عملية حجز البضاعة.

ب. الأدوار المختلفة للشرطة البيئية

الدور التحسيس والتوعوي

من خلال شعار الشرطة البيئية « توعية، حماية، إستدامة ».

- من خلال التواصل مع المخالفين بتوعيتهم وتحسيسهم والتنبية عليهم بخطورة المخالفة على صحة المواطن والبيئة.

الدور الرقابي

- من خلال القيام بالمراقبة الدورية للمحلات المفتوحة للعموم والتثبت من مدى إمتثالها لشروط حفظ الصحة.

- خلال فترة أزمة فيروس كوفيد 19 حيث كلفت بمراقبة إحترام المحلات و المواطنين لإجراءات الحجر الصحي في مرحلته الشاملة و الموجهة.

الدور الردعي

- أسند لأعوان الشرطة البيئية صفة الضابطة العدلية

- ردع كل مخالفة لتتراتب حفظ الصحة والنظافة العامة.

- إحالة المحاضر المحررة من طرف أعوان الشرطة البيئية إلسوكيل الجمهورية بالمحكمة المختصة ترابيا.

ت. وسائل عمل أعوان الشرطة البيئية

الوسائل اللوجستية

- بطاقة مهنية مرقمة بها اسم وهوية العون تسند من طرف جهاز الشرطة البيئية بالوزارة لكل عون شرطة بيئية.

- الزي الرسمي للشرطة البيئية.

- لوحات رقمية تسند من طرف جهاز الشرطة البيئية.

- سيارة الشرطة البيئية:

- يمكن معاينة المخالفات والجنح بأجهزة ووسائل يتم تحديدها وضبط طريقة استعمالها بأمر حكومي.

الوسائل القانونية

- دخول محلات السكنى بعد الإذن في ذلك من وكيل الجمهورية.

- القيام بكل المعاينات الضرورية.

- الحصول على الوثائق والمستندات والسجلات اللازمة لإجراء أبحاثهم ومعاينتهم واخذ نسخ منها.

- حجز ما هو ضروري من الوثائق لإثبات المخالفة ويسلم وصل في ذلك.

- وصل في محجوز.

- ترخيص في رفع حجز.

- استدعاء.

- محضر سماع.

- قرار غلق.

- قرار حجز.

- الاستنجد بالقوة العامة.

يتمتع أعوان الشرطة البيئية بالحماية القانونية من خلال الفصل 11 من القانون عدد 59 لسنة 2006 على أنه : « يعاقب بالسجن مدة 6 أشهر وبخطية قدرها 500 دينار أو بإحدى العقوبتين فقط كل من تصدى لمعاينة المخالفات والجنح المشار إليها بهذا القانون أو تعمد منع الأعوان المكلفين بتنفيذ قرارات الغلق المؤقت أو الحجز من أداء مهامهم ».

الجزء الثاني

تحديات الشرطة البيئية

تتعدد الصعوبات التي تعترض الشرطة البيئية منذ إحدائها و يعتبر غموض النظام القانوني المؤطر لهذا الهيكل من أهم الإشكاليات التي عرقلت مساره. و تنقسم هذه الصعوبات إلى صعوبات ذات صبغة عامة تتعلق بالبعد التنظيمي و الهيكلي لجهاز الشرطة البيئية (الباب الأول) و صعوبات خاصة تتعلق بالتداخل بين هذا الجهاز و بقية الهياكل المتداخلة في المجال البيئي و الصحي (الباب الثاني).



الصعوبات ذات الصبغة العامة

أ. مدى مقبولية الشرطة البيئية

- العلاقة مع الشرطة البلدية

تبدو متوترة وتجاوزت المجال المؤسساتاتي لتصبح موضوع إعلامي بامتياز. لذلك لا بد من تقنين العلاقة بين الجهازين بما يجعلها علاقة تكامل وانسجام لا أن تكون علاقة تشكيك وتنافس غير مبرر.

- العلاقة مع المواطن.

لزال بعض المواطنين غير مقتنعين بأهمية الشرطة البيئية ونجاعة تدخلاتها. فالشرطة البيئية مدعوة لتكثيف مجهوداتها وتعصير وسائل تدخلها وانتداب أعوان على غاية من الكفاءة في مسائل تقنية بامتياز. فالمسألة تتجاوز البعد التشغيلي وتعتمد على الكفاءة العالية لأعضائها. كما تحتاج الشرطة البيئية لربط علاقة ثقة بالمواطن والمجتمع المدني.

ب. عدم تعميم الشرطة البيئية على كل البلديات إلى حد الآن

يقتصر عدد البلديات المجهزة بهيكل الشرطة البيئية إلى حد جويلية 2020 على مائة و خمسون بلدية على ثلاثمائة و خمسون بلدية¹⁸. و سيؤدي هذا المعطى إلى عديد التساؤلات و أهمها شروط إحداث هيكل شرطة بيئية في بلدية ما و دور وزارة الشؤون المحلية في هذا الإطار.

و يبدو أن الوزارة تعتمد على عدد سكان البلدية لتقرر تجهيز بلدية ما بينما يمكن نقد هذا المعيار المعتمد باعتبار أن هناك بلديات صغيرة و لكنها لا تمتلك أي هيكل رقابي أي لا تتوفر لديها شرطة بلدية و لا شرطة بيئية فتعتبر بالرغم من حجمها ذات أولوية بخصوص إحداث هيكل الشرطة البيئية . و هذا ما سيحيلنا إلى التساؤل الثاني و المتعلق بسبب

عدم تمكين البلديات من مبادرة إحداث شرطة بيئية خاصة و أنها توفر الأعوان الذين سيتلقون تجهيزا و تكوينا من وزارة الشؤون المحلية.

و تفسر وزارة الشؤون المحلية هذه الصعوبات بعدم توفر إعتمادات في ميزانيتها مخصصة للشرطة البيئية . كما عبر أعوان الوزارة المذكورة عن إستغرابهم بسبب تمتع البلدية بمحصول خطايا المخالفات البيئية التي عاينها هيكل الشرطة البيئية في حين أن تجهيزه يكون على عاتق الوزارة ، و هو ما يحتم تحديد واضح لدور كل طرف.

ت. غياب هيكل خاص بالشرطة البيئية داخل التنظيم الهيكلي للبلديات

يطرح هذا الغياب إشكالا يخص تموقع هذا الهيكل داخل البلدية و مكانته و علاقته ببقية الهياكل و يبدو أن بعض البلديات إنطلقت في إرساء تنظيم هيكلي للشرطة البيئية من ذلك بلدية صفاقس الكبرى¹⁹ و بلدية قرمدة²⁰ ...

ويبدو وجود تنظيم هيكلي يشمل الشرطة البيئية أكثر من ضروري باعتبار أن تدخل البلدية في المجال البيئي يفترض تدخل عديد الأطراف على غرار الأعوان المكلفون بالترتيب والشرطة البلدية، مما يفترض تحديد طبيعة العلاقة التي تجمع بين الأطراف المتداخلة تفاديا لتداخل الهياكل والإختصاصات.

ث. الإختلاف الكمي لأعوان الشرطة البيئية داخل البلديات

يبرز عدم تساوي بين البلديات بخصوص عدد الأعوان المكلفين بالشرطة البيئية و تتساءل في هذا الإطار عن منهجية و شروط تحديد هذا العدد و معاييرها خاصة إذا لاحظنا العلاقة بين عدد الأعوان و بين نجاعة عملهم الرقابي. و يبلغ العدد الجملي للأعوان المكلفين بالشرطة البيئية 665 عونا²¹.

ج. المحدودية العددية لأعوان الشرطة البيئية

إكتفت بعض البلديات بإحداث هيكل للشرطة البيئية يقتصر على عدد ضئيل من الأعوان و ذلك نظرا لإمكانياتها المحدودة من الناحية البشرية و المالية. و سيؤثر هذا العدد المحدود للأعوان على عمل هذا الجهاز و على نجاعته مما يجعلنا نتساءل عن مدى فاعلية الشرطة البيئية في غياب عدد أدنى من الأعوان المكلفين بهذه المهام.

19. قرار المجلس البلدي لبلدية صفاقس عدد 5 لسنة 2020 المؤرخ في 21 ماي 2020 يتعلق بقرار التنظيم الهيكلي لبلدية صفاقس . الجريدة الرسمية للجماعات المحلية 08 سبتمبر 2020 عدد 60.
20. القرار البلدي عدد 74 بتاريخ 23 جوان 2020 تنفيذا لمداولة المجلس بتاريخ 30 ماي 2020.
21. حسب إحصائيات في عدد الأعوان إلى حدود جويلية 2019 : بلدية تونس 55 عون و أربعة سيارات، بلدية حلق الوادي عدد الأعوان 2 عدد السيارات 1 ، بلدية أريانة عدد الأعوان 8 عدد السيارات 2، بلدية المنهولة عدد الأعوان 1 عدد السيارات 1، بلدية منزل بريقية عدد الأعوان 3 عدد السيارات 1، بلدية سليانة عدد الأعوان 1 عدد السيارات 1، بلدية توزر 4 أعوان و عدد السيارات 1، بلدية صفاقس عدد الأعوان 14 عدد السيارات 3، بلدية ساقية الدائر عدد الأعوان 1 عدد سيارة 1، بلدية القيروان عدد الأعوان 6 و عدد السيارات 3. إحصائيات و أرقام وزارة الشؤون المحلية و البيئة».

18. حسب أرقام وزارة الشؤون المحلية. 2020.

ح. غياب شروط إنتداب أعوان الشرطة البيئية

إن أحداث شرطة بيئية لا يقتصر فقط على وجود أعوان يمثلون هذا الجهاز. فالمسألة أعمق بكثير باعتبار أن المادة البيئية والعمراوية هي على غاية من الأهمية بالنظر لصبغتها التقنية، مما يفترض توفر مؤهلات تقنية عالية لأعوان الشرطة البيئية ضمانا لنجاعة تدخلها. لكن عدم وضوح شروط الإنتداب من شأنه أن لا يضمن فاعلية تدخل الشرطة البيئية.

بالرجوع إلى عملية إنتداب أعوان الشرطة البيئية صلب البلديات نلاحظ غياب شروط واضحة و معايير الإنتداب فيبدو أن مجرد مراسلة من وزارة الشؤون المحلية تكفي بالتنصيص على السن الأقصى (40 سنة) و المستوى التعليمي الأدنى (سابعة أساسى) و المؤهلات البدنية...

و تطبيقا لهذه الشروط الغير مؤطرة بنص واضح تكفي البلديات بإقتراح أعوانها المنتمين لمصالح أخرى (عملة ، موظفين في المصالح المالية...) لوزارة الشؤون المحلية التي عند موافقتها على الإقتراح تتكفل بالتهيز و بالتكوين.

خ. ضعف التكوين

إن أحداث شرطة بيئية لا يقتصر فقط على وجود أعوان يمثلون هذا الجهاز. نلاحظ ضعف التكوين فيما يتعلق بالقانون البيئي و الصحي و بخصيص كيفية تحرير المحاضر المختلفة.

كما أن غياب دليل أو محضر نموذجي يعتمد على الأعوان كمرجع يعمق الإشكال.

ويفسر ضعف تكوين الأعوان بضعف المستوى التعليمي و الذي لا يمكن تداركه بتكوين سريع تؤمنه الوزارة في مدة وجيزة بأسبوع أو أسبوعين خاصة أمام حداثة الإطار القانوني المنظم للمجال و لطبيعة عمل الجهاز الذي يتطلب تمكنا من النصوص القانونية المختلفة ذات العلاقة وتقنيات في تحرير المحاضر.

د. قلة الوسائل

نظرا لإنتماء أعوان الشرطة البيئية للبلدية فسيكون لإحداث هذا الهيكل إنعكاسات مالية هامة على ميزانية البلدية و يفسر هذا المعطى تأخر إحداث الشرطة البيئية في عديد البلديات التي تعاني صعوبات مالية. و تتساءل في هذا الإطار عن الدور الذي يمكن للدولة أن تلعبه لدعم هذه البلديات.

من ذلك أن التطبيق الخاصة بالهواتف الجوالة «تونس النظيفة» والتي كانت مبرجة ولم يتم إستعمالها إلى حد الآن ستتمكن المواطن من رصد الاخلالات وإعلام وحدات الشرطة البيئية بها للقيام بالتدخلات اللازمة في الإبان.

ذ. غياب دراسة تقييمية حول أداء الشرطة البيئية

لم تقم وزارة الشؤون المحلية منذ إحداث الشرطة البيئية بالبلديات الكبرى بأي تقييم لمردود الشرطة البيئية و فاعليتها بالرغم من وجود مصلحة صلب الوزارة مكلفة بالترتيب . مع الملاحظ أن الوزارة عليها تشريك البلديات المعنية في مثل هذه الدراسة حتى يتسنى لها الوقوف عند إيجابيات و سلبيات هذه التجربة قبل تعميمها على بقية البلديات.

ر. غياب إحصائيات حول مآل المحاضر المحالة على وكالة الجمهورية

ترتبط هذه الملاحظة بالملاحظة السابقة بإعتبار أن نجاعة عمل هذا الهيكل تحدد بفاعلية العمل الرقابي للشرطة البيئية و الذي يقاس بمدى تتبع و معاقبة المخالفين . و في هذا الإطار تفتقد البلديات لمثل هذه الأداة الهامة و التي تبرز مدى نجاح مثل هذا الجهاز.

و حتى في حالة توفر الإحصائيات فهي نادرة و غير منشورة من ناحية كما نتساءل عن كيفية إستغلالها من طرف المصالح المختصة بوزارة الشؤون المحلية للقيام بدراسات تقييمية و تقارير تتبادلها مع مختلف البلديات». تم إضافة عدد هامش جديد إثر هذه الفقرة ينص على ما يلي « إحصائيات وزارة الشؤون المحلية في عدد محاضر المخالفات المسجلة بمكاتب الشرطة البيئية بالبلديات في الفترة الممتدة بين جانفي 2019 و جويلية 2019 بالنسبة لـ 69 بلدية. العدد الجملي للمخالفات 9743»

ز. تعقد المشاكل البيئية على المستوى المحلي و تعددها

تبدو مهمة الشرطة البيئية معقدة بسبب تعدد المشاكل البيئية على المستوى المحلي و التي تمثل مجال تدخلها إذ لا تقتصر مهمتها على المسألة البيئية البحتة في علاقة بمقاومة التلوث مثلا و إنما تتجاوزها لتشمل البعد الجمالي و النظام العام الصحي و مراقبة تصرفات المواطنين في علاقة بالمحافظة على الجمالية الحضرية.

و يطرح تداخل البعد البيئي مع البعد الصحي و البعد العمراني أحيانا تعقيدا لمهمة الشرطة البيئية خاصة أمام قلة الوعي البيئي للمواطنين و ضعف مفهوم المواطنة البيئية لديهم مما يجعل مقبولية تدخل الشرطة البيئية بالنسبة للبعض محدودة.

أ. علاقة رئيس البلدية بأعوان الشرطة البيئية

نص الفصل 266 من مجلة الجماعات المحلية على أن رئيس البلدية مكلف بالترتيب البلدية وتنسيق الشرطة البيئية وتنفيذ قرارات المجلس البلدي. وبالتالي فإن رئيس الجماعة المحليّة يعدّ الرئيس الإداري في جميع المهام الموكولة لعون الشرطة البيئية والتي يمارسها تحت إشرافه وتعليماته، وبالتالي:

يسهر أعوان البلديات المكلفون بالشرطة البيئية تحت مسؤولية رئيس البلدية بالمهام الموكولة إليهم بمقتضى القانون.

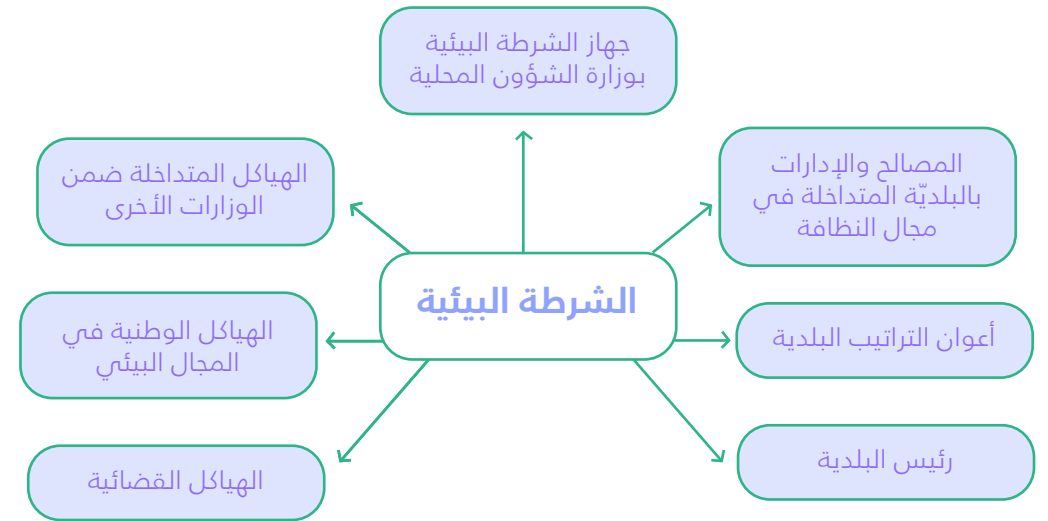
يتولّى رئيس البلدية اتخاذ الترتيب الخاصة بالجولان وحفظ الصحة والسلامة والراحة وجمالية المدينة والمحافظة على البيئة داخل كامل المنطقة البلدية بما تشمله من ملك عمومي للدولة .

يلتزم الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات بإعلام رئيس البلدية بذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ المعاينة.

ولقد نصت مجلة الجماعات المحلية على مهام رئيس البلدية في المجال الصحي والبيئي في الفصولين 257 و 267 والتي تتمثل أساسا في:

الصعوبات الخاصة بالتداخل بين الشرطة البيئية و بقية الهياكل المتدخلة في المجال البيئي

لقد أدى تشعب مجالات الشرطة البيئية إلى التداخل مع مجموعة من الهياكل التي تهتم بنفس هذه المجالات.



مهام رئيس البلدية في المجال الصحي والبيئي

الإذن للأعوان المكلفين بالتراتب البلدية بمعاينة المخالفات و تحرير المحاضر وإدراجها بسجل مرقم وإحالتها على المصالح ذات النظر لاتخاذ ما يستوجبه القانون

الإذن عندا لاقتضاء للمكلفين قانونا بوظائف المراقبة الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية للقيام بمعاينة مخالفات التراب البلدية

عدّد الفصل 267 من مجلة الجماعات المحليّة التراب ذات علاقة بالتعمير وبالصحّة وبالنظافة والبيئة

تجدد الملاحظة أن إشراف رئيس البلدية على الشرطة البيئية أمر مهم لأن ذلك يضمن حوكمة هذا الهيكل و تبعيته الإدارية له مما يضمن وحدة الهيكل و عدم تشتته و تبعيته لهياكل مختلفة شأنه شأن عديد الهياكل الرقابية التابعة لوزارات مختلفة.

ب. علاقة أعوان الشرطة البيئية بأعوان الشرطة البلدية

يرجع التداخل بين الجهازين أساسا إلى غياب التناسق وعدم مقروئية النصوص المؤطرة لعمل الشرطة البلدية والشرطة البيئية. فتشكّلت النصوص المنظمة لعمل هذه الهياكل أحدث ارتباكا لمختلف المتدخلين في الشأن البيئي. فالى اليوم لا يوجد نصّ جامع لمهام الشرطة البلدية. ففي علاقتها بالجماعات المحلية يقتصر الأمر على تعرّض عرضي للشرطة البلدية في الفصل 80 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير أو كذلك في الفصل 257 من مجلة الجماعات المحلية عند حديثه عن الأعوان المكلفين بالتراتب البلدية.

كما يجدر الإشارة إلى القانون عدد 59 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية و المنقح بالقانون عدد 30 لسنة 2016 تعرض بالإضافة إلى المخالفات في مجال الصحة والبيئة إلى المخالفات التي تهّم المادة العمرانية، مما يقتضي تدخل كل من الشرطة البيئية والشرطة البلدية دون تحديد لمعايير واضحة تضبط آليات التدخل لكل منهما.

وقد أثار غياب التناسق وعدم وضوح النصوص على العمل البلدي في المجال البيئي والعمراني. فبحكم خضوع الشرطة البلدية لسلطة وزير الداخلية، فإن البلديات افتقدت الأداة التنفيذية الناجعة للتصدي المخالفات المرتكبة في المجال البيئي والعمراني.

فرييس البلدية لا يملك اليوم أي سلطة على أعوان الشرطة البلدية، مما دفع جانب هام منهم إلى المطالبة بانتهاء العلاقة مع هذا الجهاز بالنظر لمهامه الأخرى صلب وزارة الداخلية والتوجه نحو تعميم الشرطة البيئية على كامل البلدية مع تزويدها باليات تضمن نجاعة تدخلها.

ج . علاقة أعوان الشرطة البيئية ببعض مصالح البلدية المتداخلة في مجال النظافة

تخضع المصالح والإدارات والهياكل المتداخلة بالبلدية في مجال الصحّة والنظافة للسلطة الرئاسية لرئيس البلدية لإدارة النظافة. و لذلك على أعوان الشرطة البيئية التنسيق معها خاصة فيما يتعلق بإبرام اتفاقيات رفع الفضلات.

كما تطرح العلاقة مع الكاتب العام للبلدية بعض الصعوبات العملية و ذلك بسبب رفض أعوان الشرطة البيئية أي تدخل للكاتب العام في شؤونهم بإعتبار أن رئيسهم المباشر هو رئيس البلدية و ليس الكاتب العام بينما يفسر الكاتب العام تدخله بالضرورة التنظيمية و بمقتضيات تنسيق العمل بين مختلف المصالح.

أما بخصوص علاقة أعوان الشرطة البيئية بالمجلس البلدي فيمكن مثلا لأعوان الشرطة البيئية الحضور في بعض اللجان مثل لجنة الصحّة والنظافة والعناية بالبيئة لمواكبة مشاغل النظافة وتوصيات اللجان.

د. علاقة الشرطة البيئية بجهاز الشرطة البيئية بوزارة الشؤون المحلية

لم تتعرض النصوص المؤطرة لوزارة الشؤون المحلية الى هذا الجهاز و الذي يسمى أيضا بلجنة القيادة. و تتمثل مهامه حسب قرار وزير الشؤون المحلية و البيئة بتاريخ 10 فيفري 2017 في:

- وضع إستراتيجية لجهاز الشرطة البيئية.
- إعداد البرنامج السنوي لتكوين أعوان جهاز الشرطة البيئية والإشراف على تنفيذه بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.
- اختيار أعوان البلديات المترشحين للعمل بجهاز الشرطة البيئية والمقترحين من طرف رؤساء البلديات.
- إثر صدور نتائج الإختبارات يتم تكوينهم وتجهيزهم وتأهيلهم.
- متابعة نشاط هذا الجهاز وتقييمه.

- الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005
- الفصل 4.

الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

- القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 و المتعلق بإحداث وكالة وطنية لحماية المحيط
- الفصل 10

الوكالة الوطنية لحماية المحيط

- قانون عدد 72 لسنة 1995 مؤرخ في 24 جويلية 1995 يتعلق بإحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.
- الفصل 4.

وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي

- القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 3 أوت 1974 المتعلق بإحداث الديوان القومي للتطهير.

الديوان الوطني للتطهير

و. علاقة أعوان الشرطة البيئية بمختلف الهياكل المتداخلة ضمن الوزارات الأخرى

ترتبط أعوان الشرطة البيئية علاقة تكامل وتعاون مع عديد الهياكل المتداخلة الأخرى كل حسب اختصاصه و التي يمكن أن تؤدي إلى نوع من التنافس و التداخل و هي:

أمر عدد 793 لسنة 1981 المؤرخ في 9 جوان 1981 المتعلق بتنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الصحة العمومية.

أعوان المراقبة الصحية

أمر عدد 76 لسنة 2009 المؤرخ في 13 جانفي 2009 يتعلق بضبط مشمولات الإدارات الجهوية للتجارة وتنظيمها.

أعوان وزارة التجارة

- تطوير المهارات الفنية والعلمية لجهاز الشرطة البيئية .
- التدخل لفض الإشكاليات التي قد تتعرض لها فرق الشرطة البيئية مع البلديات والأجهزة الرقابية الأخرى.
- إعداد تقرير نشاط دوري لجهاز الشرطة البيئية يتضمن إحصائيات ومعطيات في المخالفات والتدخلات.

أما في مجلة الجماعات المحلية فينص الفصل 267 على « **تعمل الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية على تجهيز وتكوين وتأهيل أعوان البلديات المكلفين بمهام الشرطة البيئية.**».

ويقصد بالتجهيز والتكوين والتأهيل ما يلي:

توفير الوسائل الضرورية للعمل كالزبي الرسمي والسيارة الإدارية واللوحات الرقمية.

التجهيز

- من خلال تزويدهم بالمعارف الضرورية وذلك عن طريق:
- إقامة دورات التكوين الذي يقدمها مركز التكوين ودعم اللامركزية.
- التحسين المستمر لمستوى قدرات أعوان الشرطة البيئية.

التكوين

- إكسابهم المهارات اللازمة لحسن أداء العمل.
- تدريبهم على استعمال التجهيزات الموضوعة على ذمتهم.
- مراقبتهم وتقييم أدائهم أثناء فترة التربص الذي يخضع له العون عند انتدابه.
- مراقبتهم ومتابعة نشاطهم بعد التربص.

التأهيل

ه. علاقة أعوان الشرطة البيئية بالهياكل الوطنية في المجال البيئي والخاضعة لإشراف وزارة البيئة

تتدخل عديد الهياكل الوطنية الخاضعة في المجال البيئي وهي :

أمر عدد 215 لسنة 2008 مؤرخ 25 فيفري 2008 يتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

أعوان الإدارة الجهوية للتجهيز

أمر عدد 420 لسنة 2001 مؤرخ في 13 فيفري 2001 يتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة.

أعوان وزارة الفلاحة

ز. علاقة أعوان الشرطة البيئية بمختلف الهياكل القضائية

يرتبط أعوان الشرطة البيئية من ناحية أولى بوكلاء الجمهورية وذلك بصفتهم الرئيس العدلي في مادة الجنح (الفصل 10 من القانون عدد 30 على أنه: « تحال إليه محاضر الجنح... »).

كما يرتبط أعوان الشرطة البيئية بحكام النواحي الذين تحال إليهم محاضر المخالفات في صورة امتناع المخالف عن تسوية وضعية الخلاص.

الجزء الثالث

المقترحات
والتوصيات



و نلاحظ هنا أنه عملاً بمبدأ التدبير الحر يمكن للبلدية إنتداب أعوان و تكليفهم بالتراتب بالعمرائية ليصبح للبلدية هيكلًا خاصًا بها في هذا المجال.

لكن لابد من التنبيه أنه في حالة وجود هيكلين داخل البلدية إلى ضرورة الفصل بين إجراءات المعاينة و التنفيذ الخاصة بكل هيكل.

تعميم الشرطة البيئية على كافة البلديات

بما أن نجاعة القانون و فاعليته تستوجب البعد الردعي و الرقابي فلا يمكن الحديث عن جهاز حقيقي لدى البلديات مكلف بهذه المهام إلا في حالة تعميم الشرطة البيئية على كافة البلديات مع تدعيمها بالآليات التي تضمن نجاعة عملها. و ليس في هذا التعميم سوى تطبيق لمقتضيات مجلة الجماعات المحلية و لمختلف فصولها التي تكرر للدور البيئي و الصحي لرئيس البلدية و لمجلسها.

لذلك فإن البلديات مدعوة لتخصيص بعض أعوانها بعد تكوينهم للقيام بمهام المراقبة و تحرير المحاضر أو إنتداب أعوان جدد مع ضرورة التزامها بالتحكم في حجم النفقات المخصصة للتأجير العمومي على أن لا تتجاوز سقف خمسين بالمائة من الموارد الاعتيادية المحققة من ميزانيتها²².

إرساء ثقافة بيئية مواطنة

لا يمكن تطوير هيكل الشرطة البيئية وإضفاء نجاعة على عمله دون إرساء ثقافة بيئية مواطنة باعتبار أن نظرة المواطن المحلي إلى هذا الهيكل هي نظرة سلبية تعبر عن سوء فهم لمهمة هؤلاء الأعوان.

و في هذا الإطار نقتراح إستعمال البلدية لوسائل إشهار مختلفة (سمعية و بصرية) للتعريف بالشرطة البيئية و تبسيط مهامها و التأكيد خاصة على دورها و مساهمتها في ضمان الحق في بيئة سليمة و في مناخ صحي يحقق للمواطن المحلي حياة كريمة . و في هذا الصدد لابد من تفعيل التطبيق الخاصة بالهواتف الجوّالة «تونس النظيفة» والتي كانت مبرمجة ولم يتم إستعمالها إلى حد الآن و التي ستتمكن المواطن و مكونات المجتمع المدني من رصد الاخلالات وإعلام وحدات الشرطة البيئية بها للقيام بالتدخلات اللازمة في الإبتان.

توسيع مجال تدخل الشرطة البيئية إلى معاينة المخالفات العمرانية

يمثل هذا الإقتراح بديلاً للإقتراح الذي قدمه البعض بدمج الشرطة البيئية و الشرطة البلدية و ذلك لعدة أسباب و أولها أن الشرطة البلدية لن تسمح بذلك كما أن وزارة الداخلية لن تفرط في الشرطة البلدية.

لذلك يقترح إنهاء علاقة الشرطة البلدية بالبلديات أي فك الإرتباط بينهما . و بهذا التنظيم الجديد تنتقل المهام التي كانت راجعة بالنظر إلى الشرطة البلدية إلى كل من الشرطة البيئية من خلال توسيع مجال تدخلها إلى معاينة المخالفات العمرانية و إلى الأعوان المكلفين بالتراتب البلدية المنصوص عليهم بالفصل 157 من م ج م وهو هيكل مختلف عن الشرطة البيئية و سيعهد له كل ما خرج عن مجال إختصاص الشرطة البيئية.

22. الفصل التاسع من المحلة.

المقترحات من الناحية الهيكلية و التنظيمية

* في علاقة بالبلديات:

ضرورة إدماج جهاز الشرطة البيئية ضمن التنظيم الهيكلي للبلدية لتحديد موقعه بصفة واضحة مما يوضح علاقته مع بقية المصالح و الهياكل البلدية و يجنب عديد الغموض و الإشكاليات و التداخل. وقد إتجهت بعض البلديات نحو هذا الخيار بالرغم من وجود بعض اللبس في تدقيق مهمة الشرطة البيئية²³.

* في علاقة بوزارة الشؤون المحلية:

لا نجد أي أثر لجهاز الشرطة البيئية بالأمر المنظم لوزارة الشؤون المحلية بالرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا الجهاز حاليا في تكوين و تأهيل و تجهيز الشرطة البيئية بل و في المبادرة بإحداث هيكل للشرطة البيئية صلب البلديات لذا لابد من تدقيق هذه المسألة من الناحية القانونية.

إعداد بروتوكول كوسيلة عمل و تعاون لتجنب التداخل

يمثل إعداد هذا البروتوكول وسيلة عمل لدى البلديات لصالح أعوان الشرطة البيئية يتضمن مختلف جوانب تدخلهم و مختلف الوسائل المتوفرة لديهم للقيام بمهامهم كما يحتوي على نماذج لمحاضر معاينة و حجز و غلق لتكون دليلا للأعوان و تمكن من تجنب عدم تجانسها مثلما هو الوضع حاليا.

كما يمكن هذا البروتوكول من آليات تنسيق و تعاون بين مختلف المتدخلين لتجنب التداخل بينهم و لتسهيل عملهم تحقيقا لنجاعة هذا الجهاز.

23. إذ يحدد هذا القرار موقعا واضحا للشرطة البيئية ضمن إدارة الترتيب من خلال إحداث مكتب الشرطة البيئية و يشرف عليه رئيس مصلحة أو كاهية مدير يتولى رفع المخالفات لجميع المصالح الراجعة لإدارة الترتيب و يعمل بالتنسيق اليومي و لمباشر معها و مع الدوائر البلدية. كما يعد رزمة تنفيذ القرارات في جميع المجالات الترتيبية ذات الصلة بالعمل البلدي و برمجة عملية التنفيذ بالتنسيق مع المصلحة البلدية المعنية».

و يمكن لترسيخ مثل هذه الثقافة البيئية تنظيم لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية و اللجان المتداخلة في المجال البيئي و الصحي لقاءات مشتركة مع مكونات المجتمع المدني ذات العلاقة لتقريب هيكل الشرطة البيئية من المواطن.

سيتمكن ذلك من تطوير الوعي البيئي لدى المواطن الذي سيسهل عمل هذا الهيكل لاسيما من خلال التليغ عن المخالفات البيئية و الصحية و من خلال العمل على دعم جهودات الشرطة البيئية لتحقيق أهداف مشتركة. إذ في بعض الدول المقارنة تعد بعض الجمعيات البيئية تقارير تقييم فيها عمل مثل هذه الأجهزة و تقترح حلولاً لتطوير نتائجها تحقيقا للحق في البيئة.

تدعيم الدور التنسيقي لرئيس البلدية

أمام تعدد الهياكل المتداخلة في نفس مجال تدخل الشرطة البيئية فإن رئيس البلدية مدعو للتدخل للقيام بالدور التنسيقي بين مختلف جميع المتدخلين في مجال الصحة والنظافة والعناية بالبيئة في المنطقة الترابية الراجعة له أو بتكوين لجنة غير قارة في الغرض يعهد إليها التنسيق بين جميع المتدخلين في المجال، وذلك حتى لا يتم إقبال كاهل أصحاب المحلات التجارية بالزيارات المتكررة في أوقات متقاربة من عديد المتدخلين.

تكوين أعوان الشرطة البيئية

في علاقة بالقانون البيئي و الصحي يقترح تكوين الأعوان على ضوء أحكام م ج م و نصوصها التطبيقية و كذلك على ضوء التطبيقات الفقه قضائية للمجلة باعتبار أن فقه القضاء هو مرجع أساسي في مجال الضبط الإداري الصحي و البيئي.

* في كيفية تحرير المحاضر لابد من تكوين أعوان الشرطة البيئية في هذا المجال الحساس باعتبار أنه ستكون للمحاضر تبعات هامة على مستوى التبعات القضائية. وربما تستغل الإخلالات في كيفية تحرير المحاضر من قبل مرتكبي المخالفات البيئية للطعن أمام القضاء والحال أن المخالفات البيئية ثابتة في حقهم.

* في التحسيس

* في التصرف في فترة الأزمات.

و في هذا الإطار لابد أن يأخذ التكوين بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية و إستعمال التكنولوجيات الحديثة لاسيما في فترة الأزمات و ذلك على مستوى أجهزة التصوير و التحليل و الإثبات ...

إنشاء مكتب خاص بالمحكمة يتلقى محاضر المحالة من الشرطة البيئية

تضمن أهمية مثل هذا المكتب في دوره التنظيمي من خلال تسهيل دور الشرطة البيئية و تيسير علاقتها بالمحكمة. كما يسهل هذا المكتب عملية متابعة المحاضر و مآلاتها من ناحية. ومن ناحية أخرى ييسر عملية إحصاء المحاضر الواردة من أعوان الشرطة البيئية و ويميزها عن بقية المحاضر البيئية الواردة من أعوان غير الشرطة البيئية.

إعداد تقرير نشاط دوري لجهاز الشرطة البيئية

يتضمن هذا التقرير إحصائيات ومعطيات في المخالفات والتدخلات وذلك بالتنسيق بين البلدية و وزارة الشؤون المحلية والمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارات ذات الصلة بالشأن البيئي و الصحي قصد استغلالها لدراسة وتحليل الوضع البيئي من ناحية و للوقوف عند الصعوبات التي تعترض هذا الجهاز من ناحية ثانية.

كما يمكن هذا التقرير من تقديم المقترحات الكفيلة بتطوير هذا الجهاز بناء على ما يتم التوصل إليه من نتائج خلال عملية التقييم.



